ورقة تقديمية:

منظور نسوي لإعادة الإعمار في الشمال السوري

إعداد:

خلود بركة
أسامة العاشور

كانون الثاني 2022

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

ورقة تقديمية:

منظور نسوي لإعادة الإعمار في الشمال السوري

إعداد:

خلود بركة
أسامة العاشور

كانون الثاني 2022

مؤسسة فريدريش إيبرت
Friedrich-Ebert-Stiftung

ص.ب. 116107 رياض الصلح
| بيروت 1107 2210 | لبنان

جميع الحقوق محفوظة. يحظر الاستخدام التجاري للبيانات التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت بدون إذن كتابي من المؤسسة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة فريدريش إيبرت.

قائمة المحتويات 3

المقدمة 5

مشكلة البحث 6
منهجية البحث 7

البيئة الاجتماعية للشمال السوري 10

الوضع الديموغرافي 10
السيطرة العسكرية والمدنية 10
الوضع القانوني 10
العرف والتقليد 10

المحور الأول: برامج الإنعاش وإعادة الإعمار الاقتصادية 12

الوضع الاقتصادي في الشمال السوري 13
تحليل نتائج النقاش حول المحور الاقتصادي 14
توصيات المحور الاقتصادي 16

المحور الثاني: برامج الخدمات الاجتماعية 17

لمحة عن الخدمات الاجتماعية في الشمال السوري 18
تحليل نتائج النقاش حول المحور الاجتماعي 19
توصيات المحور الاجتماعي 20

المحور الثالث: الصحة الأولية والصحة الإنجابية 21

أهمية الصحة الأولية والصحة الإنجابية 22
واقع خدمات الصحة الإنجابية في الشمال السوري 22
تحليل نتائج النقاش حول المحور الصحي 23
توصيات المحور الصحي 24

الخاتمة 25

المراجع 26

المقدمة

تؤدي السياسات الأمنية الإقصائية والنزاعات والحروب، إلى استفحال المفاهيم والممارسات الذكورية الأبوية، وازدياد أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي، والعرق، والجنسية، والإثنية. وغالباً ما يستمر العنف لفترة طويلة حتى بعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار، ويترافق ذلك عادة مع استبعاد النساء من محادثات السلام الفعلية ومن أية مشاركة في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك مرحلة إعادة الإعمار. وعندما تغيب المرأة عن صنع القرار، نرى العالم «من منظور واحد فقط».[1] وتؤكد العديد من الدراسات النسوية (Chinkin, Isaković et al., 2017) والتوصيات الدولية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على ضرورة إدماج المنظور الجنساني في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الإنعاش اقتصادي كشرط مسبق ولازم لاقتصاد مستدام بعد النزاع.

يركز المنظور النسوي[2] لإعادة الإعمار على تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وللرجال معاً، لأن غياب هذه الحقوق أو عدم تلبيتها هو جذر جميع الصراعات والنزاعات في العالم، بما في ذلك النزاع السوري. وستبقى هذه الحقوق الشغل الشاغل لجميع فئات المجتمع بعد انتهاء الحرب.

وتعاني سوريا من أسوأ أزمة إنسانية وأزمة لاجئين في العصر الحالي، فقد «توفي جراءها أكثر من 511,000 شخص، وفرّ ما مجموعه 5.6 مليون من النساء والرجال والفتيات والفتيان من سوريا، معظمهم إلى بلدان مجاورة مثل تركيا ولبنان والأردن، إضافة إلى 2.6 مليون سورية وسوري آخرين نزحوا داخلياً، وقُدّرت تكاليف إعادة إعمار البلاد بما بين 250 و1000 مليار دولار» (بيك وميتلهامر، 2021: 2) و«50,7% من اللاجئين السوريين هم من النساء» (UNHCR, 2014:7).

بعد إطلاق الأمين العام للأمم المتحدة نداءه الشهير في آذار 2020 لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، وضرورة التصدي لجائحة كورونا، عاد الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية في منطقة الشمال السوري تحت مسميات «الإنعاش المبكر»[3] أو إعادة الإعمار. إلا أن حالة من عدم اليقين والاستقرار الهش تبقى سائدة،[4] وسط تنامي آثار العسكرة وعدم الأمان، وانتشار مظاهر تطبيق الشريعة، وسيطرة قوى أمر واقع تجنح إلى إعاقة مبادرات النساء، وسيطرة الممارسات التقليدية والعرفية، وكذلك القوالب النمطية السلبية المتعلقة بالمرأة والرجل. يضاف إلى ذلك القوانين أو المدونات الخاصة بالأسرة، والقواعد والأنظمة الإدارية المتعلقة بالعقوبات والعمل والتجارة، والتي تتجاهل الاعتبارات الجنسانية بشكل تام. وبما أن «حقوق المرأة من حقوق الإنسان» (بيجين: البند 14) فإن «التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية» (الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو 1979: 4). إن الدراسات والمشاريع الدولية تتحدث كثيراً عن التمييز وعدم التسامح بين الجنسين،[5] ولكن فهم المجتمع عبر تجارب النساء أساساً أقدر على إنتاج المعرفة وفهم الواقع الاجتماعي بدقة وشمول. لذلك لا بد من مقاربة إعادة الإعمار في الشمال السوري من منظور نسوي، انطلاقاً من الخبرة النظرية والعملية للمشاركات والمشاركين في البحث، مع الحفاظ على التعددية والتنوع في عرض آرائهن-م، ومع عدم ادعاء امتلاك التأويل الحصري أو الوحيد للحقيقة ضمن هذا المنظور المتعدد.

وقد رصد فريق البحث التحديات المتفاوتة لاستبعاد النساء من خطط التعافي المبكر وإعادة الإعمار في

1 «دون ضمان المشاركة الكاملة والفعّالة للنساء في مختلف المجالات والقضاء على العنف في كل مكان، لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030» (الأمم المتحدة، 2021).

2 يتضمن المنظور النسوي في البحث أولاً الاعتماد على خبرات النساء، وثانياً إجراء البحوث التي تتحدث عنهن، وثالثاً معاملة النساء بوصفهن شريكات إيجابيات في البحث وصاحبات حق في التعبير عن آرائهن وتصوراتهن (مصطفى 2017).

3 نص القرار الدولي رقم 2585 ثلاث مرات على عبارة «الإنعاش المبكر» (حميدي، 2021).

4 «لا يمكن الحديث عن التعافي المبكر في بلد لم تدخل في حل سياسي حقيقي وبدأت مرحلة العدالة الانتقالية» (القاضي، 2021).

5 «نهج الاتحاد الأوروبي الحالي تجاه إعادة الإعمار لا يتضمن منظوراً جنسانياً على الإطلاق» (بيك وميتلهامر، 2021: 7).

منطقة الشمال السوري عبر ثلاثة محاور رئيسية: الاقتصاد؛ والخدمات الاجتماعية؛ والصحة الأولية والإنجابية. ويتضمن كل محور بدوره ثلاثة فروع أساسية وفق المخطط التالي:

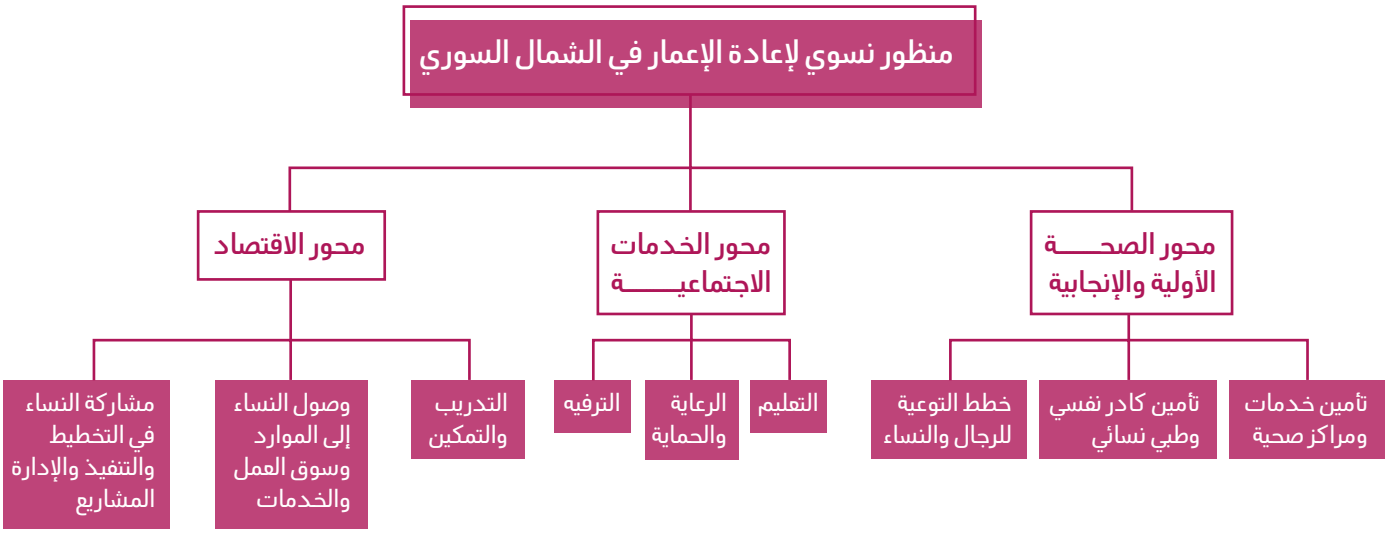

الشكل 1: المخطط الهيكلي للمنظور النسوي

إننا نطمح عبر هذا البحث إلى رفع الصوت النسوي عالياً بضرورة الاستثمار في الأمن الاقتصادي والجسدي للنساء، وفي الصحة والتعليم ومسارات تحقيق العدالة والمشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجال، وإيصال موقف النساء السوريات من إعادة الإعمار في الشمال السوري إلى مختلف الجهات الفاعلة محلياً ودولياً.

مشكلة البحث

يدور البحث بشكل رئيسي حول مواجهة النساء لعمليات إقصاء وتهميش من مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار في الشمال السوري، وما يتبع ذلك من حرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهذه من القضايا الخطيرة التي تتداخل فيها العديد من العوامل المجتمعية والدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ويحاول البحث تحليل العوائق التي تقف بوجه النساء: هل هي أسباب ذاتية، مثل نقص تعليم أو مهارات؟ أم قانونية أم مجتمعية، بسبب النظرة الذكورية للمرأة ودورها في المجتمع؟ أم هيكلية، أي نتيجة تصور معين لإعادة الإعمار لا يأخذ اهتمامات أو احتياجات النساء بعين الاعتبار؟

يهدف البحث، بالتالي، إلى معرفة الأسباب العميقة لاستبعاد النساء من المشاركة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار في الشمال السوري، ومدى ارتباط استبعاد النساء من التخطيط والتنفيذ لمشاريع التعافي المبكر أو إعادة الإعمار في الشمال السوري، وبين عدم تلبية احتياجاتهن وحرمانهن من حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها المواثيق الدولية ذات الصلة ويضع حلولاً وتوصيات تساعد المانحين الدوليين والمجالس المحلية والمنظمات القائمة على تطوير طرق تمويلها وبرامجها وخططها بشكل يحقق متطلبات المجتمع ككل، بنسائه ورجاله، مع التأكيد على مطالب النساء بمشاريع تراعي العدالة في الوصول إلى الموارد والخدمات التي تلبي احتياجاتهن.

تأتي أهمية البحث من أنه يقارب مسألة إعادة الإعمار في الشمال السوري من منظور نسوي، أي التركيز على أولويات النساء وتلبية احتياجاتهن في أية خطة لإعادة الإعمار بوصفها قضية نسوية عادلة وقضية مجتمعية تؤثر على الاستقرار و السلام المجتمعي وبناء اقتصاد مستدام، ولا يمكن ان يتم ذلك بدون تمثيل النساء بشكل عادل، في التخطيط والتنفيذ لجميع خطط و مشاريع التعافي المبكر /إعادة الإعمار في الشمال السوري محاججاً بأهمية الصحة الأولية والجنسية والتعليم، وتحقيق وصول متساوٍ إلى سوق العمل، وتوزع العمل بالتساوي داخل الأسرة وخارجها، وصولاً إلى إطلاق عملية اقتصادية تنموية تعتمد على الخبرات المحلية للجنسين. وتحويل الأسرة والمجال العام إلى بيئات آمنة للنساء ومن هنا يعتبر البحث جديداً في موضوعه ومضمونه، لأننا لم نجد - بعد الاطلاع - بحثاً سابقاً تناول موضوع إعادة الإعمار في الشمال السوري من وجهة نظر نسوية.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهجين الوصفي التحليلي والكيفي النوعي، القائمين على جمع المعلومات من المقابلات والنقاشات المركزة والأدبيات. وقد جرى تطوير منهجية البحث على عدة خطوات، بدءاً من تحديد مشكلة البحث، ومن ثم الهدف منه، وتحديد الإطار النظري له، قبل أن تبدأ الدراسة المكتبية ومراجعة الدراسات السابقة حول الموضوع، وصولاً إلى تحديد الأسئلة الرئيسية التي سنقوم بالإجابة عنها، وتحديد المؤشرات التي سنقيس إجاباتنا بها من خلال أدوات البحث. وقد جرى جمع المعلومات على ثلاث مراحل:

1. المقابلات الفردية الأولية: وذلك بهدف معرفة الواقع الحقيقي لمشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار والخدمات المقدمة للنساء، ووضع الأسئلة والمؤشرات الخاصة بالتحديات والمعوقات؛
2. جلستي نقاش مركز: وذلك لبلورة محددات المنظور النسوي لإعادة الإعمار في الشمال السوري؛
3. المقابلات الفردية البعدية المعمقة: وذلك لمناقشة النتائج والتوصيات.

تم اللجوء إلى أسلوب GQM (الهدف، السؤال، المقياس، أو goal, question, metric) لتحديد أولويات ومحددات البحث (Basili, 2018) حيث بدأنا بتحديد الأهداف العامة ومن ثم الأسئلة التي سيجيب عنها البحث ضمن كل هدف، ثم روائز القياس أو المؤشرات التي سيقوم فريق البحث بقياسها ضمن كل سؤال من أسئلة البحث الرئيسية، كما يوضح الجدول الآتي:

المرحلة	الهدف	السؤال	روائز القياس
1	معرفة مدى تلبية مشاريع إعادة الإعمار لاحتياجات المرأة الاقتصادية	1. ما مدى معالجة برامج الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار احتياجات النساء والفتيات الاقتصادية المحلية؟ 2. ما مدى معالجة برامج الإنعاش المبكر وبرامج إعادة الإعمار احتياجات الفئات المهمشة (النازحات، المعيلات لأسرهن، ضحايا العنف الجنساني، المهاجرات)؟ 3. كيف يمكن مراعاة النوع الاجتماعي في وضع البرامج والخطط والتنفيذ؟ 4. ما هي المهارات والتدريبات التي تمكن المرأة من مشاركتها في برامج الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار الاقتصادية؟ 5. ما هي العوامل التي تحد من وصول المرأة لمنصات صنع القرار الاقتصادي؟	1. الحاجة الاقتصادية؛ الحاجة لتحقيق الذات، مقدار خدمة المشاريع لاحتياجات النساء. 2. تصورات المجتمع عن الأدوار المجتمعية للنساء. 3. نسبة مشاركة النساء في المشاريع، ودور المنظمات والمانحين. 4. طبيعة المهارات (نمطية أو غير نمطية)، إتاحة الفرص التطوعية، إتاحة فرص التدريب على رأس العمل، ملاءمة التدريب للفئات المستهدفة. 5. سلطات الأمر الواقع، مسؤولو المنظمات والمؤسسات، إلزامية الأعراف والعادات، التعنيف، الإساءة، التمييز، غياب تكافؤ الفرص، عدم وضوح المعايير، غياب نظام المساءلة والمحاسبة، العلاقات الشخصية.
2	معرفة مدى تلبية مشاريع إعادة الإعمار لحصول المرأة على الخدمات الاجتماعية	1. ما مدى مشاركة النساء في مشاريع الخدمة الاجتماعية؟ 2. ما هي العوامل التي تحد من مشاركة المرأة في برامج الخدمة الاجتماعية؟ 3. ما هي مجالات الخدمة الاجتماعية ذات الأولوية والتي يجب توفيرها من وجهة نظر نسوية؟	1. عدد النساء المشاركات في هيئات تخطيط أو تنفيذ أو إدارة المشاريع. 2. سلطات الأمر الواقع، مسؤولو المنظمات، الأعراف والعادات، مراعاة الشروط الاجتماعية، القوانين، التعنيف، الإساءة، التمييز، غياب تكافؤ الفرص، غياب نظام المساءلة والمحاسبة. 3. التعليم، الرعاية، الحماية، الترفيه، الدعم النفسي، المأوى.
3	معرفة مدى تلبية مشاريع إعادة الإعمار لحصول المرأة على خدمات الصحة الأولية والإنجابية	1. ما حجم الوصول للخدمات الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية التي تقدمها المراكز في مجتمعكم المحلي؟ 2. ما هي أبرز العوائق أمام الوصول لهذه الخدمات؟ 3. ما هي الأولويات في مرحلة برامج الإنعاش المبكر المتعلقة بالصحة الإنجابية في مجتمعكم المحلي برأيكن؟ 4. من المسؤول عن توفير ذلك؟	1. نسبة توفر الرعاية الصحية الأولية والإنجابية، سهولة الوصول للخدمات، الوصول الكافي، الوصول اللائق، الوصول العادل. 2. عدد المراكز، توزع المراكز، تنوع الخدمات. 3. حملات توعية حول الصحة الإنجابية، عدد المرافق الصحية وكيفية توزعها، عدد الموظفات والموظفين المتخصصات والمتخصصين. 4. الحكومة، سلطات الأمر الواقع، المنظمات.

الجدول 1: أسئلة البحث

حدد فريق البحث ست فرضيات لتفسير غياب مشاركة النساء عن عمليات التعافي المبكر وإعادة الإعمار في الشمال السوري، وهي:

1. ضعف انخراط النساء في سوق العمل؛
2. نقص الخدمات الرعائية؛
3. قلة فرص التعليم؛
4. ندرة الخدمات الصحية الأولية والصحة الإنجابية؛
5. هيمنة الطابع الذكوري في المجتمع المحلي؛
6. إهمال المجتمع الدولي تضمين المنظور النسوي في عمليات إعادة الإعمار.

اقتصر البحث لتحديد احتياجات وبلورة مطالب النساء من عملية التعافي المبكر /إعادة الإعمار على الناشطات والخبيرات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري في الشمال السوري (الريف الغربي لمدينة حلب، ومدينة عفرين، ومدينة إدلب وريفها)؛ وتم طرح الأسئلة المحددة سابقاً في ما يتعلق بوصول النساء وأسرهن لفرص التعليم، وللخدمات الاجتماعية الرعائية، وللخدمات الصحية الأولية والجنسية، ولفرص العمل، وأثر كل ذلك على سُبل العيش، وعلاقة كل ذلك بالوصول لفرص التخطيط والمشاركة في عمليات التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

كما تم تحديد عينتين للبحث: الأولى شملت ممثّلات في المجالس المحلية والمنظمات المدنية والنسوية المحلية، وفق مجموعة محددات (كشمول المنطقة المدروسة، ومستوى المشاركة والإحاطة بالموضوع المطروح، والتوزع الجغرافي، والتنوع الديموغرافي)؛ أما العينة الثانية فشملت خبيرات وخبراء في مجالاتهن-م حسب المحاور المدرجة في الدراسة، وقد تم التواصل مع هؤلاء من خلال مقابلات فردية أولية للبعض، ومقابلات فردية بعدية معمّقة للبعض الآخر.

وقد شملت أدوات البحث الكيفي جلستين من النقاشات المركزة[6] للحصول على معلومات عميقة ونوعية وموضوعية. وضمت الجلسة الأولى 18 سيدة مشاركة (4 من إعزاز، 2 من الباب، 2 من جرابلس، 1 من قباسين، 2 من إدلب، 3 من ريف إدلب، 1 من عفرين، بالإضافة إلى 3 ناشطات مقيمات في تركيا للإدارة والتيسير وهنّ عضوات في منظمات تعمل في الشمال السوري)، ومشارك واحد من إدلب. أما جلسة النقاش المركز الثانية فشملت 22 مشاركة ومشاركاً، (11 سيدة من المشاركات في الجلسة الأولى، و3 سيدات مقيمات في أوروبا، ومسؤولات في منظمات تعمل في الشمال السوري، وناشطَين اثنين أحدهما مقيم في تركيا والثاني في ألمانيا، وكلاهما يعملان مع منظمات تنشط في الشمال السوري، بالاضافة إلى 6 خبيرات وخبراء سيتم التعريف بهن-م لاحقاً.) وذلك لتوسيع دائرة الرؤية، والربط بين الداخل والخارج، ولتحقيق تكامل أكبر ضمن الأولويات والمحاور المذكورة في جدول أسئلة البحث.

المشاركات-ون	الشمال السوري	تركيا	أوروبا	الإجمالي
مشاركات نساء	15	3	3	21
مشاركون رجال	1	1	1	3
المجموع	16	4	4	v

الجدول 2: التوزع الجغرافي والجندري للمشاركات-ين في جلستي النقاش المركز

6 تم عقد جلستي نقاش مركز حول إعادة الإعمار في الشمال السوري بدعوة من شبكة المرأة السورية ودعم من صندوق الإنتاج المشترك لمؤسسة فُري بُرس أنلمتد بتاريخ 9 نيسان 2021. و11 نيسان 2021.

التوزع الجغرافي والجندري للمشاركات-ين في جلستي النقاش المركز

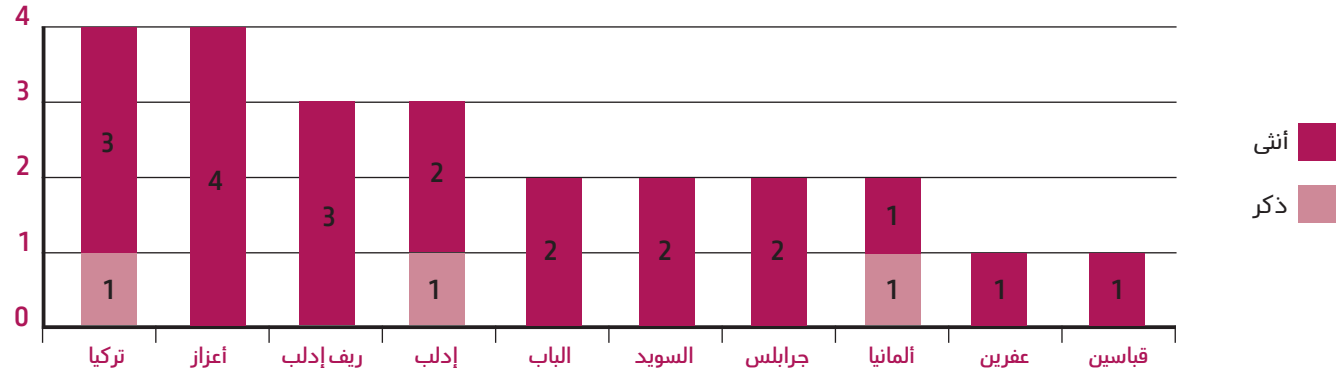

الشكل 2: التوزع الجغرافي والجندري لجلسات النقاش المركّز

أما المقابلات الفردية (الأولية والبعدية) المعمقة فشملت 15 ناشطة وناشطاً وخبيرة وخبيراً، يعملن-ون في مؤسسات بحثية أو مجالس محلية أو منظمات مدنية أو نسوية، وقد جرى التعرّف إلى وجهات نظرهن-م ودورهن-م الشخصي والمؤسسي في موضوع إعادة الإعمار. كما ساهم 11 مشارك-ة منهن-م في إحدى جلستي النقاش المركز أو كلتيهما.

المشاركات والمشاركون في المقابلات الفردية

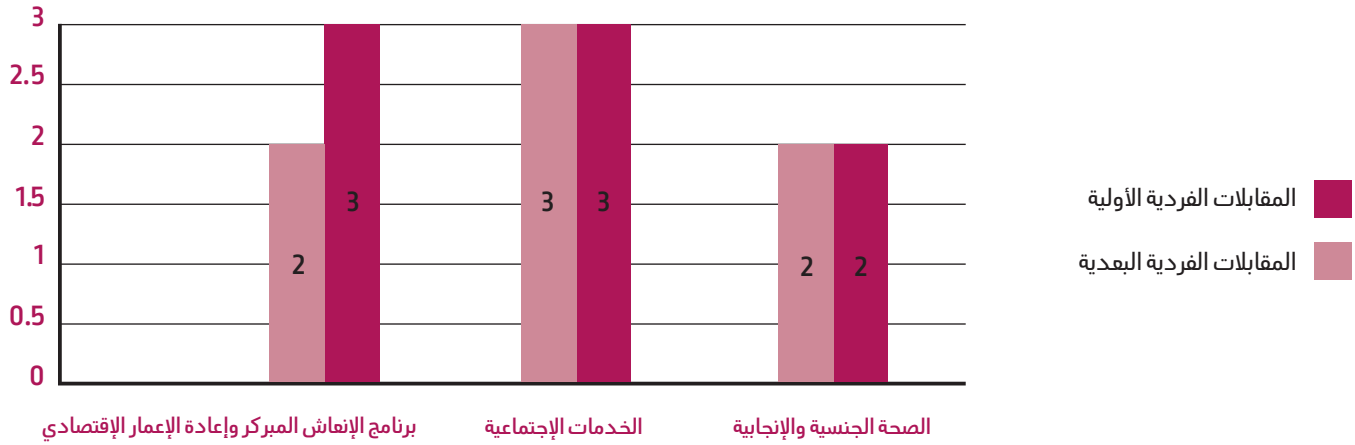

الشكل 2: المقابلات الفردية

أخيراً، تمت مراجعة دراسات وأبحاث سابقة وتقارير أصدرتها منظمات دولية ومحلية حول موضوع إعادة الإعمار في الشمال السوري.

بالنسبة لتحليل البيانات، تم تفريغ تسجيلات المقابلات الفردية وجلستي النقاش المركز، ثم دُوِّنت النسخة الأولى وصُنِّفت حسب المحاور وأسئلة كل محور، وتمت قراءتها مرات عديدة وتوثيق إجابات كل ناشط-ة وخبير-ة بالعودة إلى التسجيلات. ثم تم فرز الإجابات المتشابهة لتجنب التكرار، مع الحرص على عرض وجهات النظر المختلفة، وأخيراً مطابقة الإجابات مع المؤشرات والفرضيات الموضوعة. وبعد ذلك، تم استخلاص التوصيات في كل محور والتوصيات الختامية في نهاية البحث.

استغرق العمل في البحث شهراً كاملاً من 25 آذار حتى 25 نيسان 2021.

البيئة الاجتماعية للشمال السوري

الوضع الديموغرافي

أدت العمليات العسكرية التي شنّها النظام السوري إلى تغيير ديموغرافي قسري في جميع المناطق السورية. وتعاني منطقة الشمال السوري (ريف حلب الشمالي والشرقي، ومحافظة إدلب) من حالة عدم استقرار دائم بسبب استمرار القصف، وما يتبعه من نزوح وتهجير قسري. وقد بلغ عدد السكان في عام 2020 «4 ملايين و227 ألفاً و488 نسمةً، نصفُهم من السكان المقيمين، ونصفُهم الآخر نازحون ومهجّرون [بالإضافة إلى] 7 آلاف و322 شخصاً من الفلسطينيين والعراقيين، يوجد بين اللاجئين 46 ألفاً و892 أرملةً دون معيلٍ»، بحسب إحصائية قام بها فريق منسّقو استجابة سوريا (2020). وبحسب التقرير نفسه، فإن المنطقة المشمولة بالإحصائية تحوي «1304 مخيّم، بينها 393 مخيّم عشوائي، ويعيش في المخيّمات مليون و48 ألفاً و389 نازح ومهجّر، بينهم 187 ألف و764 شخص في المخيّمات العشوائية».

السيطرة العسكرية والمدنية

بحسب دراسة نشرها مركز حرمون (2021: 34)، تقوم تركيا في مناطق عملياتها العسكرية الثلاث المسماة «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبع السلام» - «ببعض أعمال البنية التحتية، وتعمل لبناء مؤسسات إدارية تقدم الخدمات للمواطنين بالحد الأدنى، مع إشراف مؤسسات تركية على هذه الأعمال. إلا أنه لا توجد أعمال تذكر في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في إدلب وريفها، والتي «تستمر في فرض نمط تنظيمها المجتمعي المتزمت الغريب عن المجتمع السوري».

الوضع القانوني

تعاني البيئة القانونية في الشمال السوري من مواطن ضعف عديدة، بما في ذلك غياب القوانين المنصفة للمرأة، بالإضافة إلى توقف عمل الأجهزة القضائية، وسيطرة الأعراف التي لا ترقى إلى معاملة النساء كمواطنات. ولعل أهم مواطن الضعف «تعدد السلطات القضائية» (قومان، آب 2021)، حيث تتبع بعض السلطات الجهاز القضائي السوري في منطقة درع الفرات وعفرين، فيما تتبع سلطات أخرى مجلساً أعلى للقضاء مكوناً من المشايخ، ويعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية في إدلب وريفها؛ وأخيراً ما تزال القوى العسكرية والفصائلية مراجع قضائية تبتّ في النزاعات وتصدر الأحكام القضائية.

وتغيب قوانين مكافحة العنف المنزلي والمجتمعي ضد المرأة، والدُّور الآمنة الرسمية للنساء الناجيات من العنف، وأنظمة الحماية الاجتماعية. فلا توجد برامج أو إجراءات من أجل القضاء على التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في أي من المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز تنظيم الأسرة وخدمات الصحة المدرسية ومواقع العمل وسواها، ولا يوجد تعويض عن هذا الأذى؛ بل ولا يتم التحقيق في هذه الأعمال أساساً، ولا تُبذل أية جهود لمنع أعمال العنف الجنساني سواء كان مرتكبها سلطات الأمر الواقع أو فرداً عادياً، وسواء حدث العنف في المنزل أو في مكان العمل أو في المجتمع المحلي أو في عموم المجتمع. بل إن العديد من السلطات تفرض قيوداً على تنقل المرأة ضمن منطقتها أو على «السفر بدون محرم» (حلي وأخريات، 2021).

العرف والتقليد

يعتبر الالتزام بالأعراف، وتجذّر التقاليد في النظام الاجتماعي الأبوي، من الأسباب الداعية إلى تقييد حركة النساء والفتيات في التنقل والتعليم والعمل وتلقي الخدمات الصحية. وتُشجع هذه الأعراف والتقاليد تسلّط أولياء الأمور الذكور على نساء العائلة، ولا سيما في مسألتي الزواج المبكر والحمل المبكر. كما تحدّ من وصول البنات والنساء إلى التعليم، فـ«نحو نصف الأطفال في هذه المناطق غير ملتحقين بالمدارس في سن

التعليم الابتدائي، ونسبة الفتيات غير الملتحقات بالتعليم أعلى من نسبة الفتيان»،[7] وذلك بسبب الانحياز القائم على أساس الانتماء الجنسي. وبشكل عام، تحد سيطرة السلطات العسكرية والسياسية، وكذلك نفوذ المشايخ في المنطقة، من مشاركة النساء في جميع المجالات.

وفي أغلب الحالات التي «يَسمح فيها ذكور العائلة للنساء والفتيات اليافعات بالخروج لتأمين الدخل للأسرة، فإنهنّ يُحرَمْنَ من حقهن في إدارة دخلهن»،[8] ويُفرض العمل عليهنّ خارج المنزل دون أن تنقص، مقابل ذلك، مسؤوليتهنّ عن الأعمال غير المأجورة في المنزل مثل رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن. كذلك يتم تفضيل الذكور في أغلب المواقع المهنية، حتى عند تساوي المهارات والكفاءات، بسبب اعتقاد مجتمعي راسخ بأن الرجال أقدر من النساء على العمل خارج المنزل وتحمُّل صعوباته، وأقدر على الالتزام والاستمرار فيه، أو بحجة أن «توظيف الرجل أَثْوَب لأنه مكلّف بالقِوامة شرعاً».[9] أما في الإغاثة فقد «تمت عملية المباعدة بين فترات توزيع السلال الصحية الضرورية للنساء، ومن ثم إلغاؤها، بحجة أن الأكل أهم».[10] كما تنتشر الممارسات الاجتماعية التمييزية والمواقف السلبية تجاه النساء كظاهرة تعدد الزوجات، ووصم المرأة غير المتزوجة بالعانس أو المطلقة، حسب الحالة، وكلا الوضعين يتضمّنان وصاية أكبر من ذكور العائلة على المرأة وحقوقاً أقل لها. وتعاني المطلّقات بوجه خاص «من النظرة المجتمعية السلبية، ويُفرض عليها أن تتنازل عن حقوقها وتُحرم من أطفالها وحضانتهم، مما يدفعها لتحمل الذل والعذاب مقابل ألا توصم بأنها مطلقة» (حلي وأخريات، 2021). كذلك تسود ثقافة «القبول الاجتماعي بالعنف والتحرش والاعتداء الجسدي والجنسي على النساء، من خلال لوم الضحية، والتسامح مع الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، وتبريرها قانونياً، من مثل إعفاء المغتصِب من العقوبة إذا تزوج ضحيته، أو إعفاء القاتل من عقوبة القتل تحت ما يسمى 'الدافع الشريف'، أو إعطائه العذر المخفف، أو عدم تجريم الاغتصاب الزوجي والعنف الأسري بكل أشكاله، وتبرير زواج القاصرات» (العاشور، 2021).

7 ناشطة من أعزاز في جلسات نقاش مركز، 9 نيسان 2021.
8 ناشطة من أعزاز في جلسة نقاش مركز بتاريخ 11 نيسان 2021.
9 ناشطة من إدلب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
10 ميسرة جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.

المحور الأول:
برامج الإنعاش وإعادة الإعمار الاقتصادية

الوضع الاقتصادي في الشمال السوري

إن عملية التعافي الاقتصادي هي جزء من عملية التعافي المبكر، وتهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية للعودة إلى نوع من الحياة الطبيعية والاستقرار بما يمنع العودة إلى العنف واستمرار الأزمة. وتتضمن عملية التعافي المبكر محورين أساسيين: «الأول استرجاع البنية التحتية الأساسية المادية والاجتماعية، التي تساعد على استئناف السكان أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ والثاني توفير حلول مستدامة للمشكلات التي تعاني منها المنطقة، والتفكير بأهداف التنمية بعيدة المدى». يتكون برنامج التعافي الاقتصادي المبكر بحسب الأمم المتحدة من 3 مسارات، أولاً إحلال الاستقرار وتوفير الدخل والتوظيف الطارئ؛ وثانياً إعادة الدمج المحلي وتثبيت المسار الانتقالي؛ وثالثاً خلق وظائف مستدامة وتوفير عمل لائق (الأمم المتحدة، 2009).وتسير هذه المسارات «بالتوازي» و«بسرعات وكثافة مختلفة» أثناء «التفاوض على عملية سلام أو تسوية سياسية» (قومان، آب 2021):

وباعتبار أن المرحلة الانتقالية لم تبدأ بعد في سوريا، فإنه لا يمكن القفز فوق المراحل والشروع بالمسارين الثاني والثالث.[11] لذلك سيتم التركيز على المسار الأول، والذي يشمل بالإضافة إلى «إحلال الاستقرار وتوفير الدخل والتوظيف الطارئ» ضمان وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية،[12] وتعزيز قدراتها على جني ثمار هذه الموارد على قدم المساواة، وكذلك «إدراج أولويات المرأة في الاستثمارات المتعلقة بالهياكل الاقتصادية الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي، والكهرباء وحفظ الطاقة، والنقل وإنشاء الطرق»، وأخيراً «تشجيع زيادة مشاركة المرأة المستفيدة في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع» (بيجين: البند 155). ويتناول هذا المسار أيضاً تقاسم المسؤوليات والدخل بين الجنسين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النساء يؤدّين القسط الأكبر من العمل غير المأجور في المنزل وفي المجتمع المحلي.[13]

بالاعتماد على رصد للتعافي الاقتصادي المبكر قام به مركز عمران للدراسات في الشمال السوري فقد تم تنفيذ 812 مشروعاً ونشاطاً في مناطق الشمال السوري (ريف حلب الشمالي والشرقي ومحافظة إدلب)، في النصف الثاني من عام 2020، بارتفاع نسبته 77% عن النصف الأول من العام نفسه. وتلمّس التقرير ارتفاع فرص العمل التي تركّز معظمها في القطاع الطبي وقطاع النزوح الداخلي، وذلك لتنفيذ أعمال متعلقة بالمخيمات والبنية التحتية الخاصة بها. فقد تم توفير 947 فرصة عمل في النصف الثاني من العام (قومان، آذار 2 :2021). ويعرض الشكل 4 مقارنة بين عدد المشاريع المنفذة في الشمال السوري في النصف الأول وتلك المنفذة في النصف الثاني من عام 2020، بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

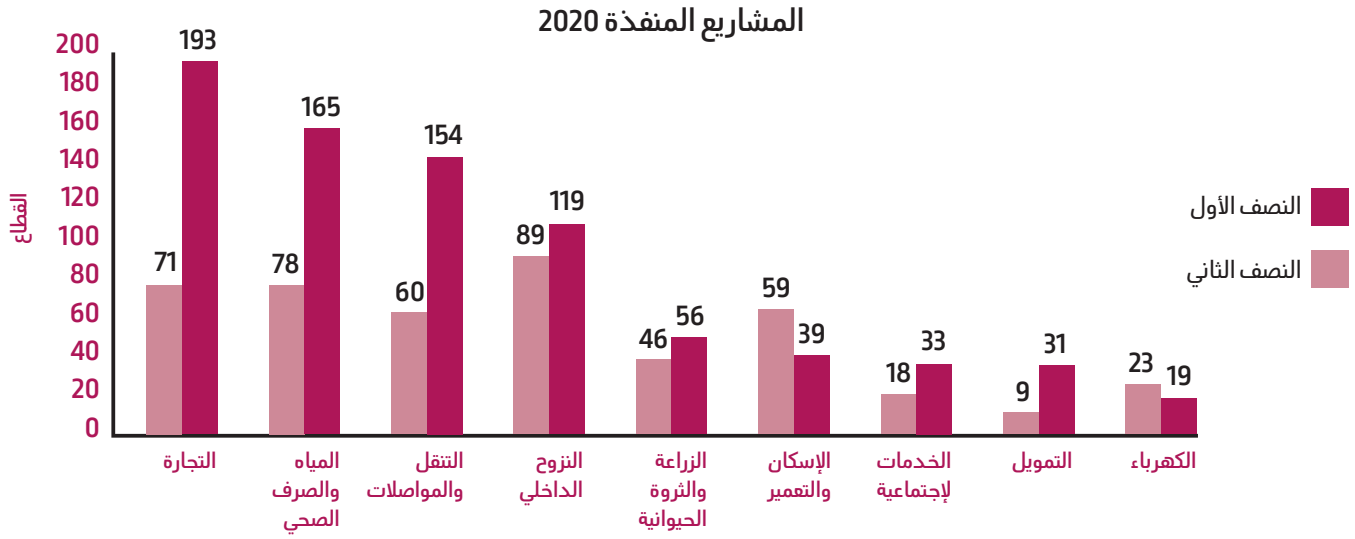

الشكل 4: مقارنة المشاريع المنفذة حسب القطاعات

11 اقترح الخبير الاقتصادي أسامة قاضي استعمال تسمية الدعم ب«مساعدات لمناطق الكوارث والحروب» لأن مرحلة التعافي المبكر لم تبدأ بعد «التعافي المبكر يتطلب بناء دولة وبناء السلام وهما غير متوفرين». مداخلة في جلسة نقاش مركز بتاريخ 11 نيسان 2021.

12 «كالأرض، والآلات والقروض والائتمان، والعلم والتكنولوجيا، والتدريب المهني، والمعلومات، والاتصالات، والأسواق» [فريق البحث، 2021].

13 «لا تقاس كمية العمل غير المأجور التي تقوم به المرأة، مثل رعاية الأطفال والمسنين وإعداد الطعام للأسرة، وحماية البيئة وتقديم المساعدة الطوعية للضعفاء والمحرومين، ولا تعطى له قيمة في الحسابات القومية، مما يُظهر إسهام المرأة في التنمية أقل من قيمته الحقيقية في أغلب دول العالم» [فريق البحث، 2021].

تحليل نتائج النقاش حول المحور الاقتصادي

أ. وصول النساء إلى سوق العمل

العمل اللائق هو أساس العيش بكرامة، وبحسب اتفاقية سيداو، فإن «الحق في العمل والحق في التمتع بنفس فرص العمالة هو حق ثابت لجميع البشر» (سيداو، 1979، أ:11 وب:11). وتوافقت الناشطات والناشطون بما يشبه الإجماع على أنه، بعد عشر سنوات من الحرب، أصبح دخل المرأة ضرورياً بصورة متزايدة للأسر. فقد ازدادت المشاريع النسائية المعتمدة على الذات، وكذلك الأعمال المؤقتة، والعرضية، والعمل لبعض الوقت في عدة أماكن. كما لوحظ غياب الخطط الاستراتيجية من قبل السلطات المعنية أو الإدارات الاقتصادية لدراسة موارد البيئة المحلية أو المشاريع المناسبة لاستغلال هذه الموارد. ويتم التركيز في المشاريع «على الإغاثة التي تورث الاتكالية والدونية، وليس على التنمية».[14] كما «كان للتركيز على التجارة في المشاريع المنفذة أثر سلبي على الاقتصاد، فقد أدى إلى رفع أسعار العقارات والخدمات وإهمال الصناعة والإنتاج، وإلى ارتفاع نسبة البطالة والاعتماد على المشاريع العائلية الصغيرة ومشاريع سبل العيش المتناهية الصغر للنساء اللواتي لا يحملن شهادات ويُردن فتح مهن، ولكن هذه المهن نمطية (خياطة، طبخ، تصفيف شعر...) وليس لها سوق».[15] وتشير إحدى الخبيرات إلى ضرورة «الخروج من فكرة دعم المشاريع المتناهية في الصغر غير المتكاملة، دون تأهيل مهني إداري ودون دراسة جدوى اقتصادية»،[16] كما ان الداعمين والمشرفين على تنفيذ المشاريع الصغيرة ظلوا أسيري التنميط الجنساني المجتمعي لدور المرأة حيث «تذهب تمويلات الإنعاش المبكر إلى مِنَح تنميط النساء، كالخياطة والمونة والإكسسوارات النسائية، بينما لا تحظى المرأة المتعلمة بمثل هذه المِنَح، فلا تحظى المهندسة الزراعية على سبيل المثال بمنحة لتشييد بيت بلاستيكي، أو مدجنة، ولا المهندسة الإلكترونية تحظى بفرصة افتتاح محل صيانة الأجهزة الإلكترونية أو الموبايلات».[17] كما أن وصول النساء إلى الوظائف والقطاعات التي يحتلها الذكور بصورة تقليدية لم يتعزز بما فيه الكفاية، حيث «تغيب المرأة عن جميع المشاريع الهندسية» و «لا يرغب الرجال بتسليم النساء مهام الإشراف على التنفيذ أو التخطيط لأنهم لا يعترفون بإمكاناتهنّ العلمية».[18]

وبسبب الأحوال الاقتصادية الصعبة. «تضخم سعر صرف الليرة السورية وانخفاض قيمة العملة في مقابل الدولار عزز الاعتماد على الليرة التركية»،[19] فيما أشاعت العقوبات المفروضة على تحويل الأموال، بسبب قانون قيصر وتوقف عجلة الإنتاج، حالة من البلبلة والغموض فيما يتعلق بأولويات الجهات المانحة وما تجنيه حالة عدم الأمان الاقتصادي على المنظمات وفرق العمل. ومن جهة أخرى، إجراءات الحظر والقيود على حركة الأشخاص بسبب جائحة كورونا والافتقار إلى قوة المساومة، دفعت العديد من النساء إلى قبول الأجر المنخفض وظروف العمل السيئة، والتمييز في التعليم والتدريب، وفي التوظيف والأجور، وفي ممارسات الترقية والتنقل وساهمت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتردّي الأوضاع المعيشية للنساء والأسر، ونشوء الظاهرة المعروفة «تأنيث الفقر»، إذ «تشير التقديرات إلى أن ثلاثة من كل أربعة أشخاص في سن العمل لا يشاركون في أية أنشطة مولدة للدخل، غالبيتهن من النساء».[20]

من جانب آخر، يؤدي «انعدام مرونة ظروف العمل، وعدم تقاسم المسؤوليات الأسرية، وعدم كفاية خدمات رعاية الأطفال» إلى تقييد «عمالة المرأة والفرص المتاحة لها في المجال الاقتصادي والمهني»، وجعل مشاركتها «أمراً مرهقا إذا لم يكن مستحيلاً».[21] ويسبب ذلك فروقاً كبيرة بين وصول المرأة ووصول الرجل إلى الموارد الإنتاجية، «بما في ذلك الائتمان، وامتلاك الأراضي ووراثتها، وخدمات التعليم والدعم المهني والتقني، واشتراك المرأة بالحد الأدنى في عملية صنع القرار» (بيجين: البند 51). ويعزز كل ذلك سيطرة الرجال على الموارد الاقتصادية، وبالتالي يفاقم عدم المساواة بين الجنسين على الصعيدين الفردي والأسري والمجتمعي. وعليه فإن «فقر النساء ليس له علاقة بطبيعتهن الأنثوية، بل بالأدوار الاجتماعية التي يفرضها المجتمع

14 ناشطة من الباب في جلسة النقاش المركز 9 نيسان 2021.
15 ناشطة من ريف إدلب في جلسة النقاش المركز تاريخ 9 نيسان 2021.
16 خبيرة اقتصادية في جلسة نقاش مركز بتاريخ 11 نيسان 2021.
17 الخبيرة الجندرية في مقابلة فردية بتاريخ 22 نيسان 2021.
18 مداخلة ناشط من ألمانيا في جلسات النقاش المركز بتاريخ 11 نيسان 2021.
19 «عملية التداول لا زالت ضيقة وتخضع للمضاربة، خاصة مع انخفاض الليرة التركية، ولم يتم حتى اليوم اتخاذ الدولار كعملة تداول بشكل رسمي للتخفيض من التكاليف والمستوى العام للأسعار»، مداخلة ثريا حجازي في جلسة النقاش المركز بتاريخ 11 نيسان 2021.
20 الخبيرة الجندرية في مقابلة فردية بتاريخ 22 نيسان 2021.
21 ناشطة من أعزاز في جلسة النقاش المركز تاريخ 9 نيسان 2021.

عليهن، وانعدام استقلالهنّ الذاتي، وعدم وصولهن إلى الموارد والفرص الاقتصادية».[22]

ب. التدريب والتمكين

خلصت جلسات النقاش المركز إلى أن دورات التدريب والتمكين لا تناسب احتياجات سوق العمل، حيث لا توجد تدريبات متقدمة للنساء اللواتي يحملن شهادات تعليم عالي ليتم إدماجهن في برامج التنمية أو ليساهمن بعملية إعادة الإعمار المحلية. فـ«المشاريع الاقتصادية التي تقدَّم إلى المموِّلين والمنظمات الداعمة كلها مشاريع مكررة لا تنطلق من احتياجات المجتمع المحلي، بل تكون مصممة بشكل مسبق وبدون دراسة جدوى اقتصادية ولا دراسة سوق،».[23]

كما أن «هناك شريحة من الذين تهجروا من مناطق مختلفة من سوريا إلى الشمال السوري بموجب تسويات سياسية وعسكرية»، وهذه الشريحة من المهجّرين والمهجّرات «لا تأخذ فرصتها بالتمويل لمشاريع صغيرة» لأنها تعتبر «من خارج المنطقة».[24] وفي معظم المشاريع والتدريبات المنفذة، تغيب الحساسية للنوع الاجتماعي، ولا تؤخذ بعين الاعتبار أوضاع الفئات الأكثر تضرراً (المعيلات، المطلقات أو الأرامل، ذوو وذوات الاحتياجات الخاصة).[25]

ج. عوائق وصول المرأة لمنصات صنع القرار

دفعت عشر سنوات من الصراع المجتمع السوري «لاستخدام كل طاقاته من أجل الاستمرار، مما أدى إلى اختباره للمرأة وفق أدوار جديدة، بشكل مباشر أم غير مباشر، طوعاً أم غصباً، وانعكس ذلك على مساحتها الاجتماعية وأدوارها» (قسام وأخريات 2021). إلا أن كثيراً من النساء عاجزات عن العمل بطاقتهنّ الكاملة، وذلك لغياب بيئة العمل التي تسودها روح التفهم والتعاون، فـ«المجتمع الذكوري يستهين بعمل المرأة ويضايقها أثناء العمل»، في حين تلعب عمليات التحرش الجنسي أو الخوف منها دوراً في تثبيط العاملات بأجر عن «تقديم إسهامات تتناسب مع إمكانياتهن» أو «تحقيق مطامحهن».[26] فالمرأة العاملة تعاني من الوصم هي وعائلتها «لإبعادها عن المشاركة في سوق العمل»،[27] علماً أن «النساء قادرات على المشاركة في جميع الأعمال بدون أي إحراجات، وعلى نقيض الرجال الذين يتحرجون من دخول المرأة لسوق العمل ويستخفون بقدراتها»، بحسب ما أفادت إحدى الناشطات.[28] ومن معالم غياب بيئة العمل المناسبة غياب الخدمات اللائقة والميسورة لرعاية الطفل، أو عدم توفر ساعات عمل مرنة، مما جعل عمل المرأة «عبئاً إضافياً عليها» لأن الرجل لا يشاركها أعمال المنزل رغم تحملها أعباء العمل خارجه (قسام وأخريات 2021).

كذلك يجري تهميش النساء عن أي دور في إعداد الخطط والبرامج الداعمة للنساء ولدخولهنّ إلى سوق العمل، ناهيك عن أدوار صنع القرار الاقتصادي أو إدارة المجالس المحلية أو المشاركة في الحكومة. ويعتبر تمثيل النساء ناقصاً في كافة القطاعات بسبب «ترهّل القضاء، وضعف القوانين الناظمة للأعمال والشركات والعقود وحركة وحيازة الأموال»، بالإضافة إلى «بطء عملية الاستقرار، وقلة دخول الرساميل، وزيادة الاحتكار والفساد». كما أن التشظي بين المجالس المحلية (المحكومة بهيمنة قوى الأمر الواقع) والحكومة المؤقتة (التابعة للائتلاف الوطني) وحكومة الإنقاذ (التابعة لهيئة تحرير الشام) يؤدي لتفتيت المنطقة وخلق «هويات عدة، ومنهجيات مختلفة في الإدارة وصناعة القرار» (قومان، آب 2021). وفي ظل «غياب أنظمة الحماية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النساء في القطاع الاقتصادي من بين الفئات الأكثر عرضة للتهميش وفقدان موارد دخلهن».[29]

وتسود اتجاهات تمييزية تحول دون ترقية النساء اللاتي يعملن في أدنى المستويات الإدارية إلى رتب أعلى. فالنساء يتقاضين أجوراً أقل، ويتركز عملهن في الأنشطة ضعيفة ومتوسطة الأجر، فهناك بحسب أحد خبراء إعادة الإعمار «غياب واضح لدور المرأة في المناصب القيادية، كمديرة في مشفى أو مدرسة أو مرفق عام، وعلى النقيض يوجد توظيف كثيف للنساء كممرضات وعاملات في المشافي والمدارس والمراكز الصحية».[30]

كما إنّ حالة غياب القانون، ونفوذ الفصائل «التي تحكمها العشائرية والأعراف والمرجعيات الطائفية المتستّرة بشعارات إسلامية»، وتحكّم هذه الفصائل

22 الخبيرة الجندرية في مقابلة فردية بتاريخ 22 نيسان 2021.
23 ناشطة من جرابلس في جلسة النقاش المركز تاريخ 9 نيسان 2021.
24 ناشطة من ريف إدلب في جلسة النقاش المركز تاريخ 9 نيسان 2021.
25 ناشطة من الباب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
26 ناشطة من قباسين في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
27 ناشطة من الباب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
28 ناشطة من أعزاز في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
29 ناشطة من عفرين في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
30 باحث في إعادة الإعمار في مقابلة فردية بتاريخ 23 نيسان 2021.

«بالمعابر ومقدرات المنطقة اقتصادياً»، واعتمادها في التوظيف وحتى في توزيع المساعدات التنموية والإغاثية «على الاستنساب والمحسوبية والولاء الشخصي ومحاباة القوى المتنفذة» (حلي وأخريات، 2021). لذلك لا بد من ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه، وضمان مشاركة النساء الفاعلة في كافة جهود حل النزاع وإعادة الإعمار، وكذلك صياغة «البرامج والسياسات والتشريعات التي تضمن بناء مجتمع مُراعٍ للنوع الاجتماعي» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021: الهدف 5) و«تشجيع الرجال على المشاركة الكاملة في جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة» (بيجين: البند 25)، وذلك من أجل «تحويل العائلات إلى أماكن للمساواة والعدالة، لتصبح نقطة انطلاق يمكن للنساء والفتيات من خلالها إعمال حقوقهن» (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019). فقد «حان الوقت لسد الفجوات بين الجنسين في الفرص الاقتصادية المتاحة، والمساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، ومنح الحق للمرأة بحيازة الممتلكات وإدارتها والتمتع بها وحرية التصرف بها» (جندر رادار، 2020: 16).

توصيات المحور الاقتصادي

1. وضع استراتيجيات تنمية اقتصادية للمجتمعات المحلية بالاعتماد على دعم الممولين الدوليين،[31] يشارك فيها الرجال والنساء على قدم المساواة وتشجيع المجتمع المدني على خلق الوظائف ومعالجة الظروف الاجتماعية للأفراد والأسر، لتدور عجلة الاقتصاد في هذه المجتمعات.[32]

2. تأمين ممارسات العمل السليمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية والإدارية، ودعم عمل النساء لحسابهن الخاص، وتشجيع ودعم المشاريع والأعمال التجارية الصغيرة الفردية، والمشاريع التعاونية، وإقامة روابط رسمية مع المؤسسات المالية التي تدعم سبل حصول النساء على الائتمان ورؤوس الأموال.

3. تقديم التمكين الأولي المناسب للنساء للدخول إلى سوق العمل، ومنحهن فرص التدريب المهني الفعال والمستمر، وتقديم خدمات المشورة، لتطوير مهاراتهن في سوق العمل ومعالجة احتياجات النساء والفتيات من الفئات الضعيفة (النازحات، ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني، اللاجئات، العائدات، المهجّرات، الفاقدات للمعيل).

4. الشروع بإصلاحات إدارية لمنح المرأة المساواة مع الرجل في الحقوق، والقضاء على أي تحيز ضد المرأة في مجال الوصول الى الموارد الاقتصادية، ومنح النساء فرصهنّ على قدم المساواة مع الرجال في جميع المهن والاختصاصات.[33]

5. كفالة امتثال جميع المنظمات والشركات لنظم الضمان الاجتماعي والصكوك والاتفاقيات الدولية المنطبقة،[34] ووضع آلية مراقبة ومحاسبة للممارسات التمييزية على أساس النوع الاجتماعي.

6. توفير رؤوس الأموال و/أو الموارد من قبل المانحين الدوليين[35] إلى «المؤسسات المالية» التي تخدم النساء اللواتي ينظمن مشاريع منخفضة الدخل، وتتبّع الأموال التي يتم إنفاقها على النساء خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

---

31 «يجب أن تقدم كل التوصيات من أجل دعم وتمكين المرأة لصانع القرار الحقيقي، أي مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والحكومة التركية، لأن المنطقة تحت نفوذها المباشر». مداخلة خبير اقتصادي في جلسة نقاش مركز بتاريخ 11 نيسان 2021.

32 ناشطة من ريف إدلب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.

33 ناشطة من الباب في جلسة نقاش مركز حول المحور الاقتصادي.

34 يتضمن البند 165 من إعلان ومنهاج عمل بيجين:
(أ) سن وتنفيذ تشريعات تكفل حقوق المرأة والرجل في الحصول على أجر متساو عن العمل المتساوي أو العمل ذي القيمة المتساوية؛
(ب) مكافحة التمييز القائم على أساس الجنس في سوق العمل، وفي التعيين والترقية، وفي منح مكاسب العمل والضمان الاجتماعي، وفي ظروف العمل؛ مع إيلاء اهتمام خاص للعاملات المسنات؛
(ج) القضاء على الممارسات التمييزية من جانب أرباب العمل واتخاذ تدابير مناسبة مراعاة لدور المرأة الإنجابي ومهامها الإنجابية، ومن هذه الممارسات حرمان المرأة أو فصلها من العمل بسبب حملها أو حاجتها إلى إرضاع وليدها إرضاعاً ثدياً، أو مطالبتها بتقديم دليل على استخدام وسائل لمنع الحمل، واتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم التمييز ضد الحوامل، أو النساء المتغيبات عن العمل في إجازات أمومة، أو العائدات إلى سوق العمل بعد إنجاب أطفالهن.

35 «يعتمد ملايين السوريين واللبنانيين وغيرهم من الفئات الضعيفة على الأمم المتحدة وشركائها في المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء والمأوى والتعليم ودعم التعافي المبكر». انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021.

المحور الثاني:
برامج الخدمات الاجتماعية

لمحة عن الخدمات الاجتماعية في الشمال السوري

يشكل الاهتمام بالخدمات الاجتماعية، والذي تؤكده وتنص عليه مختلف القوانين الدولية، بعداً أساسياً في المنظور النسوي لإعادة الإعمار: «لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته، ويشمل المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية».[36] ويشير مفهوم الخدمة الاجتماعية إلى «نوع من أنواع العمل المجتمعي الذي يهدف إلى دمج الأفراد في المجتمعات التي يعيشون فيها من خلال تطوير مهاراتهم وقدراتهم، وبالرغم من أن الخدمة الاجتماعية تعنى بالمشكلات الفردية إلا أنها تركز على المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة....»،[37] وتضم برامج الخدمات الاجتماعية كلاً من التعليم والصحة والرعاية والترفيه. وتعد مشاركة المرأة في أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة وتوفير البنى التحتية جزءاً لا يتجزأ من تحقيق إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم عام 2015.

ويركز المنظور النسوي على أن تكون الخدمات والبنى التحتية وأنظمة الحماية الاجتماعية مصممة بأشكال تمنع التمييز، وتوفر مساحة متكافئة للنساء والفتيات. كما يركز على وضع تدابير ملموسة لتعزيز أصوات النساء والفتيات، كمستفيدات من هذه الأنظمة وتقوية تمثيلهن وقيادتهن لها. . كذلك ينبغي مراعاة الفوارق بين الجنسين في البرامج المتعلقة بالصحة والتغذية والتعليم، وإشراك النساء في مناقشة كافة السياسات، بما يمكّن من مواجهة أي عوائق تمنع تمكين النساء والفتيات أو تكبح أصواتهن.

وكلما كانت الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنات والمواطنين في مجتمع ما أفضل، فإنّ مستوى العدالة الاجتماعية المتحقق فيه يكون أعلى، وهو ما يشكل أساس التنمية المستدامة.

وقد شكلت مشاريع الخدمات الاجتماعية في الشمال السوري نسبة 4% فقط من مشاريع الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في النصف الثاني من عام 2020، بواقع 33 مشروعاً من إجمالي 812 مشروع. وشملت هذه المشاريع «المدارس والحدائق وملاعب وصالات رياضية ومساجد ومراكز صحية»، كما توزعت على المناطق وفق الشكل التالي (قومان، آذار 4 :2021).

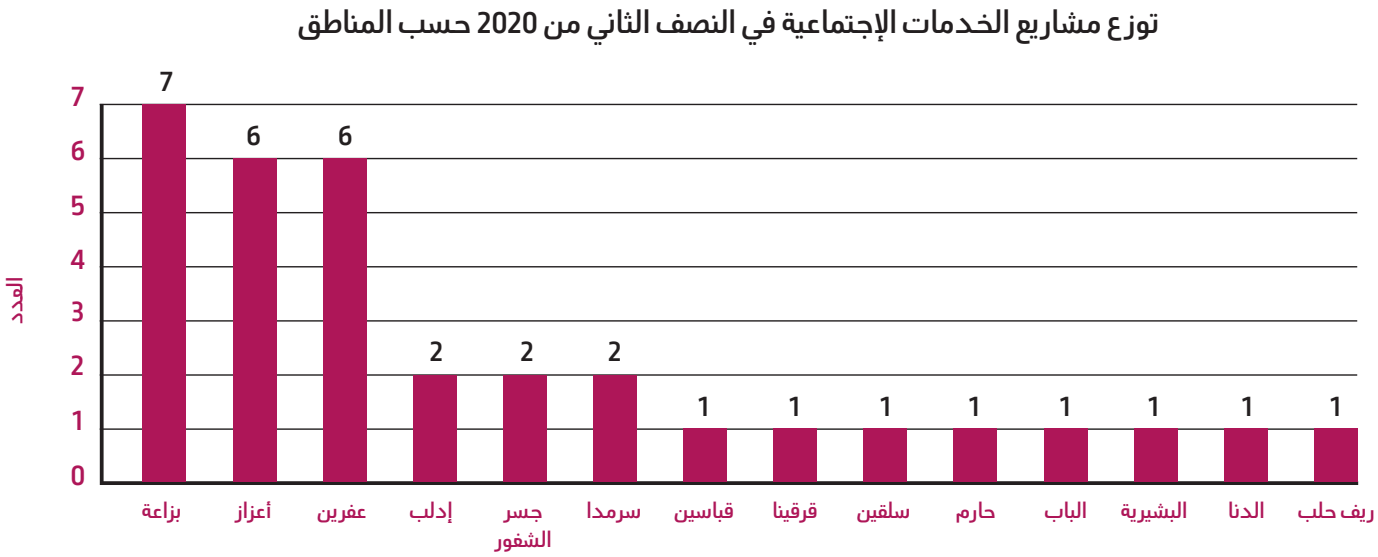

الشكل 5: مشاريع الخدمات الاجتماعية في النصف الثاني من 2020 حسب المناطق

يشار إلى أن حركة التعافي المبكر في المنطقة اعتمدت على المنظمات المحلية والأجنبية، مع «اكتفاء المجالس، بحكم ميزانيتها المالية الضعيفة، بلعب دور الوسيط ووضع اسم المجلس المحلي في تنفيذ المشاريع» (قومان، آذار 8 :2021).

36 الفقرة 1 من المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

37 الخبيرة الجندرية ومدربة سيداو في مقابلة فردية بتاريخ 22 نيسان 2021.

مسارات النقاش حول المحور الاجتماعي

أ. التعليم في الشمال السوري

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وإلمام المرأة بالقراءة والكتابة أداة هامة لتحسين الصحة والتغذية والتعليم داخل الأسرة، ولتمكينها من المشاركة في صنع القرارات داخل المجتمع. وقد أثبتت العديد من الدراسات الدولية أن الاستثمار في التعليم للبنات والنساء وتدريبهن من أفضل الوسائل لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والمساواة والسلام.

وقد أصدرت وزارة التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة إحصائية شاملة عن العملية التعليمية في المناطق المحررة في عامي 2019-2018، وحددت عدد المدارس المؤهلة بـ 1,758 مدرسة، أما عدد المدرسين والعاملين في المدارس فقد بلغ 30,475 عامل، بينما بلغ عدد طلاب المرحلة الأساسية 348,102 طالب، وتجاوز طلاب المرحلة الثانوية 21,722 طالب (ساسة بوست، 2019).

وبحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر في تموز 2021، فإن من بين 1.7 مليون طفل في سن المدرسة (3-17 عاماً) هناك أكثر من مليون طفل - أي حوالي 60 بالمائة - خارج المدارس (تقرير الجمهورية العربية السورية، 2021: 5). وتوجد الكثير من الحواجز التي تعترض إلحاق الفتيات الحوامل والأمهات الشابات بالتعليم النظامي، ويضاف إلى ذلك افتقار المعلمات والمعلمين، على جميع المستويات، إلى الوعي بأوجه عدم الإنصاف القائمة بين الذكور والإناث، ما يجعلهن-م يعملن-ون على تعزيز الميول التمييزية، وتقويض تقدير الفتيات لذواتهنّ. «وتغيب النساء، وخصوصاً المعلمات، عن عملية وضع السياسات التعليمية وصنع القرارات التعليمية، وذلك على كل المستويات وخاصة في الفروع العلمية».[38] كما «ترسّخ المناهج ومواد التدريس أدوار الأنثى والذكر التقليدية التي تحول دون نيل النساء فرص المشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع». كما أن هذه المناهج «نادراً ما تهتم بالاحتياجات الخاصة للبنات والنساء»، أو «تضم وسائل تعليمية لمعالجة مسببات العنف وآثاره»، أو تحتوي على «برامج لتعليم حقوق الإنسان والتدريب على حل المنازعات بوسائل سلمية».[39]

ب. الخدمات الرعائية

قليلون هم الرجال الذين يساعدون النساء على الاهتمام بعملهن خارج المنزل. فما زال يسود اعتقاد يشبه اليقين بأن إدارة المنزل والاهتمام بالأولاد من صلب دور المرأة الذي عليها القيام به. من هنا تتحمل البنات أعباء العمل المنزلي في سن مبكرة للغاية. مما يسفر في كثير من الأحيان عن أداء مدرسي رديء، و انقطاع عن الدراسة في مرحلة مبكرة وينطوي ذلك على عواقب بعيدة الأثر بالنسبة لجميع الجوانب الحياتية للمرأة .. وبسبب تنميط جنساني مديد، يشعر عامة الناس بأن النساء لا يستطعن فعل بعض الأشياء في وقت واحد، مثل الجمع بين دور الزوجة والأم من جهة والموظفة أو صاحبة المهنة أو المنصب المؤثر والسلطة من جهة أخرى. و يَصعب دوماً على النساء الموازنة بين العمل والحياة، حيث يتوقع المجتمع منهن إلى جانب العمل تقديم الرعاية الأولية للأطفال والعناية بكل أمور المنزل

وقد برزت مشكلة الأدوار الاجتماعية التقليدية والتوقعات المجتمعية من النساء بقوة مع جائحة كورونا، حيث أعاد التعليم والعمل عن بعد النساء إلى الأدوار الرعائية التقليدية، وإلى الاهتمام بالمنزل وبأفراد الأسرة، سواءً كانوا طفلات وأطفالاً أو مسنات ومسنين، في ظل غياب خدمات الرعاية الاجتماعية مثل حضانة الأطفال، والمساعدات المقدمة للنساء للاهتمام بأطفالهن أثناء العمل أو أثناء تدبير أمور المنزل، وغيرها مما يمكّن الأمهات من مواصلة الدراســـة أو العمل (حلي وأخريات، 2021)، بالإضافة إلى «عدم توفر حدائق أو مساحات صديقة للطفل».[40] ويعتبر غياب الدعم الخاص بالأمومة ورعاية الأطفال معيقاً لوصول المرأة إلى سوق العمل بنسبة 37% من إجمالي الأسباب الأخرى، وقد كان له تأثير بنسبة 70% على عدم استقرار النساء في العمل» (حلي وأخريات، 2021).

من جهة أخرى، يحول السياق الاجتماعي للنساء دون لعب دور قيادي واتخاذ قرارات، فهذا «الدور القيادي للمرأة محصور فقط في قيادة بعض المنظمات النسوية

38 ناشطة من ريف إدلب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
39 مداخلة الخبيرة الجندرية في جلسة النقاش المركز بتاريخ 11 نيسان 2021.
40 مقابلة فردية مع ناشطة من كفر تخاريم في ريف إدلب بتاريخ 24 نيسان 2021.

المحلية، أما في المنظمات الدولية والمنظمات غير النسوية فالقيادة محصورة بالرجال».[41]

ج. تنمية الهوايات والإبداع والترفيه

كما سبق، تدل الأرقام والمناقشات على تدني أهمية الخدمات الاجتماعية ضمن برامج إعادة الإعمار، فيما لا تراعي المشاريع المنفذة لا مصالح الأسرة ولا المساواة بين الجنسين ولا احتياجات الفئات المهمشة. لكن في حين يمثل «توفر الخدمات من مياه وكهرباء وطرق وأعمال» أحد أهم عوامل استقرار السكان في منطقة ما، بحسب أحد الخبراء، يبقى وجود «البيئة الصحية والتعليمية والترفيهية في هذه المنطقة» أيضاً عاملاً حاسماً.[42]

ويلاحظ بشكل خاص ضعف الاهتمام بالأنشطة الرياضية والبدنية للنساء، ومن ضمنها الإشراف والتدريب والإدارة في ميدان الرياضة. كما لا توجد أي «مرافق ترويحية ورياضية يسهل الوصول إليها وتراعي الفوارق بين الجنسين، بحيث تفيد منها الفتيات والنساء من كل الأعمار، في أي من معاهد التدريس والمعاهد الأهلية»، على ندرة هذه المرافق خارج المعاهد أيضاً.[43]

يبقى أن هناك فرصة لإيلاء اهتمام أكبر بهذه المشاريع، مع إعطاء النساء دوراً أكبر عبر تأسيس منظمات ومشاريع وأعمال جديدة، بالتنسيق مع المغتربين والمنظمات المحلية والدولية العاملة في البلاد، بهدف ملء الفجوات في هذا القطاع.[44]

توصيات المحور الاجتماعي

1. تطوير خطط ومشاريع إعادة الإعمار بما يتوافق مع احتياجات النساء، الصحية والنفسية وتلك المتعلقة بالدور الإنجابي والدور الرعائي، وتشجيع تقاسم المسؤوليات الأسرية داخل المنزل

2. وضع نواظم تمنع استبعاد المرأة من العمل بسبب رعايتها لأسرتها ودورها الأمومي.

3. رفع الوعي حول أسباب ونتائج العنف ضد المرأة، وترويج صور النساء والرجال غير النمطية، ودعم التغطية الإعلامية الحساسة للنوع الاجتماعي.

4. توحيد جهود النساء للضغط باتجاه إصدار وثيقة قانونية ملزمة لجميع المجالس المحلية وكافة الإدارات لاعتماد سياسات حماية حساسة للنوع الاجتماعي، ولتضمين أنظمتها الداخلية إشراك النساء بنسبة مساوية للرجال

41 ناشطة من أعزاز في جلسات النقاش المركز حول محور الخدمات الاجتماعية
42 باحث في إعادة الإعمار في مقابلة فردية بتاريخ 23 نيسان 2021.
43 ناشطة من الباب في جلسة النقاش المركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
44 باحث في إعادة الإعمار في مقابلة فردية بتاريخ 23 نيسان 2021.

المحور الثالث:
الصحة الأولية والصحة الإنجابية

أهمية الصحة الأولية والصحة الإنجابية [45]

الحق في الصحة معترف به في صكوك دولية عديدة،[46] وتنص المادة 12(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إقرار الدول الأطراف «بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه» (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2000).

وتعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها «الوصول إلى حالة من اكتمال السلامة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز». كما تعرف الصحة الإنجابية بأنها «الوصول إلى حالة من اكتمال السلامة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية في الأمور ذات العلاقة بوظائف الجهاز التناسلي وعملياته، وليس فقط الخلو من الأمراض والإعاقة» (تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الصحة الإنجابية). وتعد الصحة الإنجابية جزءاً أساسياً من الصحة العامة، وهي تشير إلى المستوى الصحي للرجل والمرأة في سن الإنجاب. ويتضمن الحق في الصحة الإنجابية توفير خدمات طبية كافية ومناسِبة للمرأة؛ وتعزيز إيجاد علاقات بين الجنسين تتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف؛ و «أن يتمتع النساء والرجال بحرية اختيار الإنجاب كلما أرادوا»؛ كما يتضمن الحق في معرفة الوسائل الآمنة والفعالة والمقبولة والميسورة مالياً لتنظيم الأسرة، والوصول إلى هذه الوسائل وفقاً لاختيارهم.، كما يتضمن الحق في الصحة الإنجابية حق النساء في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي ستمكِّنهن، على سبيل المثال، من إتمام فترة الحمل والولادة بسلامة (اللجنة المعنية...، 2000)، وتشمل هذه الخدمات:

1. الفحص الدوري للأطفال وفحص قبل الزواج؛
2. رعاية الحامل أثناء فترة الحمل لضمان سلامة الأم والجنين؛
3. الفحص الدوري بعد الولادة، وتقديم الدعم اللازم للمرأة، والتدخل المبكر لحل أي مشكلة صحية؛
4. يضاف إلى ذلك التثقيف وتقديم الاستشارات حول وسائل تنظيم الأسرة.

وقد أشار تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تدهور شديد في الوضع الإنساني في سوريا، حيث «لا يزال هناك 13.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة» داخل سوريا، بما في ذلك 3.6 مليون امرأة وفتاة مراهقة بحاجة إلى خدمات صحة جنسية وإنجابية عالية الجودة، منهن نصف مليون امرأة حامل. وتتفاقم أحوال هؤلاء في ظل ضعف خدمات الصحة الإنجابية، وظروف عدم الاستقرار، واستمرار التهجير والنزوح من المناطق المتأثرة بالنزاع (صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية، آذار 2021).

واقع خدمات الصحة الإنجابية في الشمال السوري[47]

خلال عام 2020، كان هناك 241 مركز يقدم خدمات الصحة الإنجابية بمختلف أنواعها في مناطق الشمال السوري،[48] منها 55 مركز تخصصي بالتوليد والعناية بالطفولة والأمومة.

وتتضمن خدمات الصحة الإنجابية المقدمة في هذه المراكز خدمات تشخيص وعلاج أمراض النساء (الباطنية والإنتانية والجراحية)، والولادات الطبيعية والقيصرية، والعناية بالحامل قبل الولادة، والعناية بالأم والوليد بعد الولادة، وكشف وعلاج سوء التغذية عند الحوامل والمرضعات والأطفال تحت سن 5 سنوات، والتوعية حول الإرضاع الوالدي، وحول تنظيم الأسرة، والتوعية بالعنف الجنسي وعلاج آثاره السريرية والنفسية. وقد استفادت من خدمات الصحة الإنجابية خلال عام 2020 حوالي 1.3 مليون سيدة وفتاة، فيما تم تسجيل 5 وفيات أمهات و498 وفاة لمواليد مرتبطة بالحمل والولادة. وتقدر حالات

---

45 الرعاية الصحية الأولية تتناول عادة الأمراض الشائعة والبسيطة نسبياً، ويقدمها موظفون صحيون و/أو أطباء مدربون تدريباً عاماً يعملون داخل المجتمع المحلي وبتكلفة منخفضة نسبياً (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2000).

46 المادة 5(ه)(4) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، وفي المادتين 1-11(و) و12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، وفي المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وفي عدد من صكوك حقوق الإنسان الإقليمية، مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1961 بصيغته المنقحة (المادة 11)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 (المادة 16)، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1988 (المادة 10). وبالمثل، أعلن عن الحق في الصحة من جانب لجنة حقوق الإنسان، وكذلك في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993.

47 مقابلة فردية معمقة مع مدير البرامج في وزارة الصحة بالحكومة المؤقتة حول نظام المعلومات الصحية المركزية بتاريخ 26 آذار 2021.

48 تغطي هذه الإحصائية المناطق «المحررة» في إدلب وحلب، حسب المصدر السابق.

الإجهاض بحوالي 7,200 حالة، معظمها تمت خارج المنشآت الصحية.

تحليل نتائج النقاش حول المحور الصحي

أوضحت الناشطات أن الخدمات الصحية بشكل عام وخدمات الصحة الإنجابية لا تصل إلى الكثير من سكان الشمال السوري، وذلك بسبب تأثر قطاع الصحة بشكل كبير نتيجة قصف النظام السوري وحليفه الروسي، واللذين يستهدفان بشكل مقصود المستوصفات والمستشفيات والمراكز الصحية. وتعتبر أغلب المناطق ذات الكثافة السكانية، وكذلك المخيمات ومعظم القرى، «غير مخدّمة بمراكز صحية كافية، والتي إن وجدت فإنها تفتقر للتجهيزات اللازمة والكافية وللخبرات الطبية المتخصصة، كما تعاني من نقص في تأمين الدواء».[49] كما أن سيارات الإسعاف غير متاحة في المراكز، وهي إن وجدت فـ«الخدمة المقدمة متأخرة وسيئة».[50] أما المراكز الطبية التابعة للمنظمات فهي «لا تتوفر على تجهيزات كافية وأدوية مناسبة وأطباء وطبيبات متخصصات، فيما الخدمات المجانية محدودة وذات جودة متدنية، مع التركيز على الكم وليس على النوع».[51] على سبيل المثال، «تعاني محافظة إدلب من نقص حاد في كوادر الأطباء الاختصاصيين، وخاصة في مجال الطب النسائي، حيث توجد في ريف معرة النعمان ثلاث طبيبات وعدد من القابلات يقدمن خدماتهن لأكثر من 2,500 سيدة من القرى المجاورة، وهي قرى تعج بالنازحين. كما أن القوى العاملة في بقية القطاعات الطبية، كالتمريض والمعاهد الفنية الطبية والدفاع المدني، باتت تشهد إقبالاً نسائياً متزايداً، وذلك استجابة للحاجة الملحّة ولتوافر فرص عمل يمكن أن تستوعب الجميع» (الشامي، 2017: 5).

وبالإضافة إلى قلة عدد مراكز الصحة الجنسية والإنجابية،[52] لفتت بعض الناشطات النظر إلى «غياب أي فحص طبي للزوجين قبل الزواج».[53] كما أشارت إحدى الخبيرات إلى «افتقار النساء الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بصحتهن»،[54] ولا سيما حقهن في حرية التنقل، حيث يحظر عليهن «مغادرة المنزل إلا بوجود قريب أو زوج أو أحد الذكور»، مما يحد من حصولهن على خدمات الصحة الإنجابية.[55] وتعاني اللاجئات والنازحات خصوصاً من هذه المشكلة، «حيث يقيم أغلب اللاجئين في مخيمات عشوائية، كما يعانين من صعوبة الوصول إلى مقدمي الخدمات إما بسبب عدم معرفة أماكن تواجدها أو عدم توفر وسائل نقل، أو بسبب منع الأزواج لهن من الذهاب إليها» (رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، 2016). يعني ذلك أن كثيرات من النساء والفتيات «لا يسيطرن على حياتهنّ الجنسية والإنجابية، التي يتحكم فيها ذكور العائلة غالباً».[56] وبالتالي لا يستطيع كثير من الأزواج التقرير بحرية ومسؤولية عدد أولادهم، أو فترة التباعد فيما بين إنجاب كل منهم، والتي يجب ألا تقل عن ثلاث سنوات.[57]

من جهة أخرى، يسود الانحياز الجنساني داخل النظام الصحي، إذ «تتواجد في المراكز الصحية قابلات قانونيات بدون إشراف طبيبات نسائية، فيما الأطباء الموجودون في المراكز لا يستطيعون تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة»، «وهذا يسبب حالات كارثية وإيذاء جسدياً لمُراجِعات هذه المراكز».[58] و«تقدم المراكز خدمات طبية للحالات الطارئة في أغلب الأحيان لكنها لا تتابع الحالات العلاجية للأمراض النسائية والتناسلية.

وتعتبر المضاعفات المتصلة بالحمل والولادة من أبرز أسباب الوفيات والمرض بين النساء في سن الإنجاب، فالنساء الأكثر فقراً والأصغر سناً هن اللائي يتعرضن دوماً لأعلى المخاطر، بسبب عدم كفاية المعرفة حول الأمور الجنسية، وعدم ملاءمة أو ضعف نوعية المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية، وإهمال برامج التوعية بالمشاكل التي تواجهها النساء (مثل تواتر الحمل، والإنجاب المبكر، والعناية بالصحة الجنسية للجنسين، وأخذ حبوب منع الحمل لتنظيم النسل، وتقبّل الإجهاض)، بالإضافة إلى نقص الاستجابة وقلة الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الصحية المتصلة بالحياة الجنسية

49 ناشطة من جرابلس في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
50 ناشطة من أعزاز في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
51 ناشطة من ريف إدلب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
52 للاطلاع أكثر على معلومات وإحصائيات محدثة بشكل يومي عن الصحة الإنجابية، يرجى مراجعة موقع سيما العالمية.
53 مداخلة الخبيرة الجندرية في جلسة النقاش المركز بتاريخ 11 نيسان 2021.
54 مداخلة خبيرة الصحة الإنجابية في جلسة نقاش مركز بتاريخ 11 نيسان 2021.
55 خبيرة الصحة الإنجابية في مقابلة فردية بتاريخ 21 نيسان 2021.
56 ناشطة من إدلب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
57 ناشطة من ريف إدلب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
58 ناشطة من قباسين في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.

والإنجاب. وتهدد عمليات الإجهاض غير المأمون حياة عدد كبير من النساء، مما يمثل مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة، رغم أن «الإجهاض الآمن والقانوني حق أساسي للمرأة بغض النظر عن مكان وجودها، ويشكل الإجهاض غير الآمن جائحة صامتة حسب دراسة لمنظمة الصحة العالمية».[59] وتتعرض المراهقات-ون للخطر بوجه خاص بسبب افتقارهن-م للمعلومات والخدمات ذات الصلة، فـ«توفر وسائل منع الحمل والتعقيم والإجهاض يعتمد على القوانين، بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية والثقافية والدينية».[60] أمّا المسنّون والمسنّات فلديهن-م قضايا مميزة خاصة بالصحة الإنجابية والجنسية ولا تلقى العناية الكافية في أغلب الأحيان.

ان الاهتمام بالصحة الجنسية تشكّل أساساً هاماً للتمتع بالحقوق الأخرى، فاقتسام المسؤولية بين الرجال والنساء في المسائل المتصلة بالسلوك الجنسي والإنجاب ضروري لتحسين صحة المرأة.

وقد أدت جائحة كورونا، وما رافقها من نقص الكادر الطبي ونقص المعدات، وسط عجز القطاع الصحي عن الاستجابة الطارئة، إلى المزيد من نقص الرعاية الصحية، وإلى ارتفاع معدل الوفيات بين الرضع، وإلى تردي صحة العديد من الفئات المهمشة، ولا سيما في فئات المسنّات والمسنين، وذوات وذوي الاحتياجات الخاصة، والأسر ذات الدخل المتدني، وربات الأسر من النساء، والناجيات من العنف المنزلي.

توصيات المحور الصحي

1. فتح مراكز مختصة بالصحة الجنسية والإنجابية في جميع المناطق ذات الكثافة السكانية، وفي المخيمات والأرياف، ورفد هذه المراكز بأطباء وطبيبات اختصاصيات-ين، أو تخصيص طبيبة اختصاصية على الأقل للإشراف على القابلات والكوادر الأقل تخصصاً. وتجهيز هذه المراكز بجميع التجهيزات اللازمة لسد احتياجات النساء والفتيات.

2. ضمان حق النساء والرجال في الحصول على المعلومات، وعلى أساليب مأمونة وفعالة ومتوفرة ومقبولة حسب اختيارهم لتنظيم الأسرة ولتنظيم الخصوبة، بما لا يتعارض مع مقتضيات السلامة.

3. وضع النساء خطط التوعية الموجهة للنساء والفتيات، لأنهنّ الأقدر على لمس احتياجاتهن، و الاهتمام بجميع أنواع الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وليس فقط حالات الحمل والولادة.

4. إلزام كل زوجين بإجراء الفحوصات الطبية اللازمة قبل الزواج.[61]

5. توفير التأمين الصحي والاجتماعي الكفؤ[62] للنساء وجميع الفئات المهمشة لضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية التي تمكن النساء من اجتياز مرحلتي الحمل والولادة بأمان، وإتاحة أفضل فرصة للزوجين لإنجاب طفل يتمتع بالصحة .

59 خبيرة الصحة الإنجابية في مقابلة فردية بتاريخ 21 نيسان 2021.
60 خبيرة الصحة الإنجابية في مقابلة فردية بتاريخ 21 نيسان 2021.
61 ناشطة من عنتاب في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.
62 ناشطة من عفرين في جلسة نقاش مركز بتاريخ 9 نيسان 2021.

خاتمة

لا بد لأي حل مستدام للصراع في سوريا من أن يكون سياسياً، وتحت إشراف الأمم المتحدة. ولا يمكن للمساعدات الإنسانية، حتى وإن توفرت بالشكل المطلوب،[63] سوى معالجة عواقب الصراع وليس أسبابه. فالمساعدات الدولية[64] للشعب السوري تركز حالياً على الإغاثة وفق مبدأ «أغذية أقل تعني معاناة أكثر ونزاع أكثر». (غوتيريس، 2021). وبالرغم من تأثير المعارك والاغتيالات التي لم تتوقف في منطقة الشمال السوري، وكانت «مثبطاً رئيسياً لأي نشاط اقتصادي وعملية استقرار في المنطقة»، إلا أن المنطقة نجحت، بفضل مشاريع وخدمات المجالس والمنظمات المحلية العاملة في منطقة الشمال السوري من تحقيق «المستوى الأول من التعافي المبكر، إحلال الاستقرار، عبر تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتنظيم شؤون الحياة المختلفة» (قومان، آب 2021).

وقد خلص البحث إلى أن جميع المشاريع المنفذة كانت غير حساسة للنوع الاجتماعي، كما تحد من إمكانية حصول المرأة على الموارد وقد أكدت نتائج البحث الفرضيات الستة التي انطلق منها، وإن إهمال الحقوق الإنجابية والصحية والقدرة على ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع، وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، وتقلص فرص التعليم، وضعف الوصول إلى سوق العمل... تحدّ بصورة شديدة من اكتساب المرأة أسباب القوة الاقتصادية والاجتماعية، ويضعف من فرص مشاركتها في تنظيم وإدارة الحياة الأسرية ومن فرص مشاركتها في تنظيم وإدارة الشأن العام.

ولا بد أن تأخذ النساء أدوارهن بشكل فعلي، وليس شكلي، في جميع القطاعات وعلى كل المستويات، ولا سيما في الأماكن القيادية. فالمهارات تُكتسب من خلال العمل وليس في الدورات فقط، ومشاركة النساء «في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة... أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم» (بيجين: البند 13). ومن الضروري أيضاً ارتباط خطط وبرامج إعادة الإعمار بالبيئة المحلية ضمن رؤية تنموية شاملة، تراعي احتياجات جميع الفئات المهمشة والضعيفة. وكذلك حشد الموارد والشبكات والمساحات النسوية لتعزيز جميع أشكال التضامن والدعم، بما يدفع المجتمع الدولي لتضمين المنظور النسوي في عملية إعادة الإعمار وبرامجه وسياساته، ولربط التمويل بالتمثيل العادل للنساء عبر كوتا إلزامية لا تقل عن 30% في مراكز صنع القرار المحلي والوطني، وفي لجان التخطيط والتنفيذ في عملية إعادة الإعمار. لأنه «لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات دون كفالة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، مثل الأرض والممتلكات، للمرأة، أو دون ضمان حصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

63 «بلغت ميزانية خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا لعام 2021 (HRP) 4.2 مليار دولار، وفجوة التمويل 60% ... مما يترك الناس دون مساعدة كافية ... [إذ] يتم تمويل قطاع التعليم بنسبة 14.3% فقط، وتلقى قطاع التغذية 40% فقط من التمويل المطلوب». (حرمون، حزيران 2021).

64 «تهدف الخطة الإقليمية للاجئين والصمود (البالغة 5.8 مليار دولار) إلى مساعدة أكثر من 5.5 مليون لاجئ سوري والمجتمعات المضيفة في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا»، وقد تحقق منها 16% فقط (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021).

المراجع

المراجع العربية

الأمم المتحدة، سيداو (1979): اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نشر في https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf (آخر مشاهدة 4 تشرين الأول 2021).

الأمم المتحدة، (2021): الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، https://tinyurl.com/4sn88485 (آخر مشاهدة 10 تشرين الأول 2021).

الأمم المتحدة، (2021): انطلاق أعمال الدورة 65 للجنة وضع المرأة لبحث التحديات ومشاركة النساء في اتخاذ القرارات، https://news.un.org/ar/story/2021/03/1072522 (آخر مشاهدة 11 تشرين الأول 2021).

أبو شمس، مصطفى (2019): مدارس بحلّة تركية في شمال حلب، الجمهورية، https://tinyurl.com/3tsu6da5 (آخر مشاهدة 12 تشرين الأول 2021).

بيك، نورا إليسا، وميتلهامر، باربارا (2021): السياسة الخارجية النسوية للاتحاد الأوروبي بشأن سورية، https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/18181.pdf (آخر مشاهدة 6 تشرين الأول 2021)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (2021): الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين في https://tinyurl.com/24tr5puk (آخر مشاهدة 6 تشرين الأول 2021).

برنامج جندر رادار (2020): العنف في سورية: دائرة مفرغة ومستمرة، بالتعاون مع مؤسسة شبكة الصحفيات السوريات، https://tinyurl.com/u6hpvfxh (آخر مشاهدة 7 تشرين الأول 2021).

حلي، كرم وأخريات (2021): دراسة احتياجات وصول المرأة لسوق العمل في تركيا والشمال السوري، شبكة المرأة السورية).

حميدي، إبراهيم (2021): 10 أسباب تفسر اختراق روسيا لـ«الخطوط الحمراء» الأميركية في سورية، الشرق الأوسط، 11 تموز 2021، https://tinyurl.com/yvkc7u5d (آخر مشاهدة 07 آب 2021).

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (2016): الانتهاكات الواقعة على النساء في سورية والأثر المجحف للنزاع عليهن، تقرير المنظمات غير الحكومية لـلاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية في تشرين الثاني 2016، https://tinyurl.com/pjk4ms26 (آخر مشاهدة 13 أيلول 2021).

ساسة بوست (2019): ماذا تعرف عن حال التعليم في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري؟، 30 أيلول 2021، https://tinyurl.com/xyp8xzjs (آخر مشاهدة في 21 تموز 2021).

سيما العالمية (2021): الرعاية الصحية الأولية، https://tinyurl.com/bje23y2z (آخر مشاهدة 7 تشرين الأول 2021).

الشامي، ضياء (2017): ثنائية العمل-التعليم النسائي في المناطق المحررة... بين الواقع والمأمول، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، https://tinyurl.com/rcv2pv65 (آخر مشاهدة 10 أيلول 2021).

العاشور، أسامة (2021): الحوارات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، https://tinyurl.com/5jx8pz53 (آخر مشاهدة 7 تشرين الأول 2021).

القاضي، أسامة (2021): تصحيح المفاهيم.. الأوشا والتعافي المبكر، تلفزيون سوريا، 26 نيسان 2021، https://tinyurl.com/t9tbavdf، (آخر مشاهدة 10 أيلول 2021).

قسام، صفوان وأخريات (2020): تغير الأدوار الاجتماعية للمرأة خلال النزاع المسلح في سورية وانعكاسه على بنية المجتمع الأبوي: دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات في جنوب تركيا وشمال غرب سورية، شبكة المرأة السورية.

قومان، مناف (2021): التعافي الاقتصادي المبكر في مناطق المعارضة خلال النصف الثاني من عام 2020، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

قومان، مناف (2021): الاستقرار في مناطق المعارضة.. الواقع والتحديات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، https://tinyurl.com/2xzy66da (آخر مشاهدة 11 تشرين الأول 2021).

اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (1995): إعلان ومنهاج عمل بيجين https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u1281/bdpfa_a.pdf (آخر مشاهدة 6 تشرين الأول 2021)

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2000): التعليق العام رقم 14، الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12)، مكتبة حقوق الإنسان العربية، جامعة منيسوتا، الدورة الثانية والعشرون، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc14.html (آخر مشاهدة 15 آب 2021).

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (2021): إعادة إعمار سورية والحل السياسي، https://tinyurl.com/5fsfaffy (آخر مشاهدة 11 تشرين الأول 2021).

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (2021): تقرير مرصد حرمون الشهري – https://www.harmoon.org/researches/ (آخر مشاهدة 11 تشرين الأول 2021).

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014): نساء بمفردهن، صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء، https://www.unhcr.org/ar/53bb888a6.html (آخر مشاهدة 10 أيلول 2021).

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصحة الإنجابية، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc275c9.html (آخر مشاهدة 15 تشرين الأول 2021).

هيسي، شارلين بايير وليفي، باتريشيا لينا وآخرين (2017): مدخل إلى البحث النسوي ممارسة وتطبيقاً، الفصل الثالث: إبستمولوجيا الموقعية النسوية، ترجمة هالة كمال، مراجعة طلال مصطفى، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 14 تموز 2017، https://tinyurl.com/38jjruta (آخر مشاهدة 13 أيلول 2021).

منسقو استجابةِ سورية (2020): يكشف عدد السكان في المناطق المحرّرة، المحرر ميديا، 2020، https://tinyurl.com/7awy2mpk (آخر مشاهدة 18 آب 2021).

النهار العربي (2021): غوتيريس يحدد موقف الأمم المتحدة بشأن المعابر السورية الحدودية، 2021، https:// tinyurl.com/6hnkssen (آخر مشاهدة 7 تشرين الأول 2021).

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019): تقدم النساء في العالم 2019-2020: العائلات في عالم متغير، 2019، https://tinyurl.com/4rm3wszz (آخر مشاهدة 10 أيلول 2021).

وحدة تنسيق الدعم (2020): المدارس في سوريا، تقرير موضوعي تشاركي، العام الدراسي 2020/2021، وحدة إدارة المعلومات، نيسان 2021، https://tinyurl.com/pk4k6cj4 (آخر مشاهدة 7 تشرين الأول 2021).

المراجع الأجنبية

Basili, V. and others (2018): The Goal Question Metric Approach.

Chinkin,C. Isaković, N. Rees, M. Mlinarević, G. Svedberg, B. True, J (2017): A Feminist Perspective On Post-Conflict Restructuring And Recovery – The Case Of Bosnia And Herzegovina, Women's International League for Peace and Freedom, July 2017, https://tinyurl.com/48bdhyn3 (last accessed on 14 July 2021).

Syrian Arab Republic (2021): Developments in north-west Syria and Ras Al Ain – Tell Abiad Situation, Report No. 29, July 2021, https://tinyurl.com/4vkuxh6k (last accessed on 13 August 2021)

OCHA (2021): UN Humanitarian Chief Visit to Syria, Lebanon and Turkey, 28 August 2021, https://tinyurl.com/cxtnh843 (last accessed on 7 October 2021).

United Nations (2009): United Nations Policy for Post-Conflict Employment Creation, Income Generation and Reintegration, UN system-wide policy paper, June 2009, https://bit.ly/337K7xb (last accessed on 7 October 2021).

UNFPA and SRH (2021): Reproductive health monthly data – Northwest Syria January 2021 - Archived document.

UNFPA and SRH (2021) Reproductive health monthly data – Northwest Syria February 2021 - Archived document.

UNFPA and SRH (2021): Reproductive health monthly data – Northwest Syria March 2021 - Archived document.

UNFPA and SRH (2021): Reproductive health monthly data – Northwest Syria April 2021 - Archived document.

UNFPA and SRH, (2021): Reproductive health monthly data – Northwest Syria May 2021 - Archived document.

WILPF (2016): Violations Against Women In Syria And The Disproptionate Impact Of The Conflict On Them, NGO summery report universal periodic review of the Syrian Arab republic, November 2016, http://wilpf.org/wp-content/uploads/2016/06/WILPF_VAW_HC-2016_WEB-ONEPAGE.pdf (last accessed on 7 October 2021).

ملحق: الخبيرات والخبراء المشاركات-ون في البحث

(بالترتيب الأبجدي)

د. أسامة قاضي، مستشار اقتصادي وإداري دولي ومدرس الاقتصاد في الجامعات الأمريكية والإماراتية، ورئيس المجموعة البحثية «مجموعة عمل اقتصاد سورية».

أ.ثريا حجازي، حاصلة على ماجستير في الإدارة المالية والاقتصاد النقدي، محاضرة في جامعة دمشق سابقاً، ومستشارة اقتصادية ضمن برنامج دعم سبل العيش، وعضو مؤسس في المركز الوطني للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ومديرة منظمة حررني العاملة في الشمال السوري.

أ.صباح ضميراوي، صيدلانية ومدربة على اتفاقية السيداو (خبيرة جندرية) ومسؤولة مجموعة حنين أنطاكية ضمن شبكة «حنين» في العالم.

د. قتيبة شهاب، طبيب أخصائي جراحة نسائية وتوليد، مسؤول الصحة الإنجابية في مكتب غازي عنتاب لصندوق الأمم المتحدة للسكان، و رئيس مجموعة العمل التقنية الخاصة بالصحة الإنجابية.

أ.مناف قومان، حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال وماجستير بورصة وأسواق مالية، وباحث اقتصادي في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

د. نور سعدي، مؤسسة لشركة سانور للدعم الثقافي والإرشاد الطبي، وعضوة منظمة سينس للصحة الجنسية، ومنظمة «فْسان» لمناهضة ختان الإناث في العالم، ومركز الخبراء «فاروس»، وحركة دكتورز إن آكشن، وهي رئيسة القسم العربي في المنظمة العالمية وومن أون ويب.

في أغلب تجارب النزاعات، يستمر العنف لفترة طويلة حتى بعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار، ويختل التوازن الديموغرافي، ويزداد عدد النساء وأهمية حضورهن ودورهن. لذلك فإن استبعادهن من محادثات السلام الفعلية، ومن المشاركة في المرحلة الانتقالية أو في عمليات التعافي المبكر وإعادة الإعمار وصناعة السلام، يجعل الخسارة مضاعفة.

يركز المنظور النسوي على إشراك النساء العادل في التخطيط والتنفيذ لإعادة بناء مجتمعاتهن وتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والرجال، فغياب هذه الحقوق هو جذر جميع الصراعات والنزاعات في العالم، كما أن تثبيتها هو أساس إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

يرصد هذا البحث التحديات المتفاوتة لاستبعاد النساء من خطط التعافي المبكر وإعادة الإعمار في الشمال السوري، وذلك انطلاقاً من الخبرة النظرية والعملية للمشاركات والمشاركين في البحث، مع الحفاظ على التعددية والتنوع في عرض آرائهن-م، دون ادعاء امتلاك التأويل الحصري أو الوحيد للحقيقة ضمن هذا المنظور المتعدد.

فخلال 10 سنوات من الصراع، امتلكت الكثيرات من السوريات اليوم الوعي والخبرة، ولكن كثيرا من الرجال لا يعترفون بهذا الواقع حتى الآن.

إننا نطمح عبر هذا البحث إلى رفع الصوت النسوي عالياً بضرورة الاستثمار في الأمن الاقتصادي والجسدي للنساء، و في الصحة والتعليم ومسارات تحقيق العدالة والمشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجال، و إيصال موقف النساء السوريات من إعادة الإعمار في الشمال السوري إلى مختلف الجهات الفاعلة محلياً ودولياً.

الإهداء

إلى جميع النساء والفتيات السوريات اللواتي يواصلن نضالهن من أجل حقوقهن الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية رغم كل التحديات والصعوبات التي تعترضهن.

بطاقة شكر

يتقدم فريق البحث بالشكر الجزيل وخالص الامتنان إلى:

الخبيرات والخبراء

الناشطات والناشطين

وكل المشاركات والمشاركين في إنجاز هذا البحث.

نبذة عن المؤلفين:

د. خلود بركة

مواليد مدينة دمشق عام 1963، دكتوراه في التربية، محاضرة في جامعة دمشق منذ عام 1989. عضوة مؤسسة في منظمة معاً لدعم قضايا المرأة، وشبكة المرأة السورية، وتجمع سوريات من أجل الديمقراطية، ومبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية. شاركت بإعداد أوراق بحثية تتعلق بقضايا المرأة.

أسامة العاشور

مواليد مدينة حلب عام 1960، مهندس زراعي، ودبلوم في إدارة جودة الأغذية، ناشط سياسي ومدني ونسوي. ومحاضر في مدرسة أمان النسوية .

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG